تابعة لـ «ثريا» و«المدار» تشتري 3 عقارات بقيمة 2.5 مليون دينار

أعلنت كل من شركتي دار الثريا العقارية والمدار للتمويل والاستثمار عن قيام إحدى الشركات التابعة للشركتين بشراء 3 عقارات، بقيمة 2.46 مليون دينار. وقالت الشركتان في بيانين مستقلين للبورصة الكويتية، إن العقارات المُشتراة تقع في منطقة المهبولة. وأعلنت الشركتان يوم الاثنين الماضي، عن قيام إحدى الشركات التابعة لهما بشراء عقار في منطقة القبلة، بقيمة 9 ملايين دينار من طرف ذي صلة.

كانت «مدار» تحولت للخسارة بالنصف الأول من العام الجاري بقيمة 211 ألف دينار، فيما تراجعت أرباح «ثريا» بنحو 85 بالمئة بنهاية الفترة لتصل إلى 92.27 ألف دينار.

إهداء قارب البورصة ليصبح «الحصري» لجميع عمليات فريق الغوص الكويتي

بورصة الكويت تدعم مبادرة فريق الغوص الكويتي للحفاظ على البيئة البحرية لجون الكويت

تعزيزًا لالتزامها للمساهمة الايجابية للبيئة والمجتمعات التي تخدمها، شاركت شركة بورصة الكويت في جهود فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية للحفاظ على جون الكويت، والذي يعتبر إحدى أغنى البيئات البحرية وأكثرها تنوعاً للحياة البحرية في العالم.

يعتبر جون الكويت مصدرًا هاماً للمغذيات والرواسب للجزء العلوي من الخليج العربي، كما يدعم مهنة صيد السمك المزدهرة بأكثر من 500 طن متري من الزبيدي كل عام من أكثر من 80 قفصًا شبكيًا. هذا ويعد الجون أحد المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الكويتي وأحد أكبر موائل الأسماك في العالم.

كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية واستراتيجية الاستدامة المؤسسية للشركة، تفخر شركة بورصة الكويت بالشراكة الاستراتيجية مع فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية لإحياء احد أكثر البيئات البحرية تنوعًا في العالم.

كما تعاونت شركة بورصة الكويت مع فريق الغوص الكويتي في العمل التطوعي خلال اليوم العالمي للتنظيف، وهي مبادرة برعاية الأمم المتحدة لتنظيف البحار والشواطئ حول العالم، بمشاركة أكثر من 180 دولة وأكثر من 21 مليون متطوع في نسخته لعام 2019.

ويتم الاحتفال بهذه المبادرة هذا العام في 19 سبتمبر، وهي واحدة من عدة مبادرات لجذب الانتباه إلى حلول تنظيف البيئة البحرية، بمشاركة العديد من المنظمات من جميع أنحاء العالم. كما يمثل الحدث الرحلة الأولى لـ«قارب البورصة»، الذي تم تخصيصه لفريق الغوص الكويتي للمساهمة على الحفاظ على البيئة البحرية في الكويت.

ناصر مشاري السنعوسي

وليد عبدالرحمن الشطي

خصص «قارب البورصة» ليكون القارب الحصري لجميع عمليات فريق الغوص الكويتي في جون الكويت، وهو مجهز بمعدات خاصة لإزالة القوارب المحطمة وشبكات الصيد المهجورة وغيرها من الحطام البحري والملوثات، بالإضافة إلى تثبيت وصيانة المراسي الصديقة للبيئة، ومراقبة الشعاب المرجانية، وتنظيف الشواطئ والجزر، وتوثيق الحياة البحرية.

وقال ناصر مشاري السنعوسي، رئيس إدارة التسويق والإتصال في شركة بورصة الكويت: «تفخر شركة بورصة الكويت بان تدعم فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية في مبادراته وأنشطته العديدة للحفاظ على البيئة البحرية في جون الكويت، وبشراكة استراتيجية تنطلق من إيمان البورصة الراسخ تجاه دعم المشاريع التي تستهدف صالح الإنسان والمجتمع، خاصة وأن جون الكويت يعد أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني ومورداً قيمًا للكويت والخليج العربي.»

وأضاف السنعوسي: «أود أن أؤكد التزام شركة بورصة الكويت بمسؤوليتها تجاه مجالات الاستدامة، وينعكس ذلك من خلال استراتيجية الشركة التي تقوم من خلالها بتوجيه التزامها نحو مجالات الوعي الاقتصادي والمساهمة الاجتماعية والبيئية بتبني ممارسات مؤثرة تتماشى مع حرصنا على زيادة الوعي وتقليل الضرر والحفاظ على البيئة».

من جهته قال وليد عبدالرحمن الشطي، نائب رئيس فريق الغوص الكويتي: «يعد جون الكويت أحد أغنى النظم البيئية وأكثرها تنوعًا في الخليج، ويلتزم فريق الغوص الكويتي بالحفاظ على الجون والكائنات البحرية التي تعيش في سواحله ومياهه.»

كما قال الشطي: «شارك فريق الغوص الكويتي منذ عام 1986 في حماية وإعادة تأهيل عالم الأحياء المائية في الكويت من خلال مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك توثيق وحماية الشعاب المرجانية، وتنظيف الشواطئ، وإنشاء مستعمرات للأسماك، بالإضافة الى رفع السفن والقوارب الغارقة. نشكر شركة بورصة الكويت على هذه الشراكة الاستراتيجية القيمة لدعم أنشطتنا العديدة للحفاظ على البيئة البحرية لجون الكويت والجزر المحيطة، والحياة البحرية المتنوعة فيه.»

وضعت بورصة الكويت استراتيجية للاستدامة المؤسسية معتمدة على ثلاث ركائز تتم من خلال مواءمة وابتكار ودمج نهجها بما يتوافق مع خلق قيمة مضافة لأصحاب المصالح على المدى الطويل اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً، وتضمن توافق جميع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة مع أهداف الاستدامة.

تنص هذه الاستراتيجية على ضمان تطبيق المبادرات وتوافقها مع حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركة، بالإضافة الى إنشاء شراكات استراتيجية مع الهيئات والمؤسسات والمراكز الكبرى الداعمة لأنشطة واعمال نوعية ذات صدى ودور مؤثر في المجتمع لتساعد بورصة الكويت على تحقيق النجاح والاستفادة من قدرات ونقاط قوة تلك المؤسسات التي تمتلك خبرة واسعة في مجالات مختلفة مرتبطة ارتباط مباشر بركائز استراتيجية الاستدامة المؤسسية، ودمج جهود المسؤولية الاجتماعية مع ثقافة الشركة من اجل تحقيق الاستدامة.

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة بمستهل تعاملات الأسبوع.. وسط تراجع بالتداولات

اختتمت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات امس الأحد على ارتفاع جماعي، وسط تراجع بالتداولات.

وصعد مؤشر السوق الأول 1.09 بالمئة، وارتفع مؤشر السوق العام 1.05 بالمئة، وزاد مؤشر رئيسي 50 بنسبة 1.03 بالمئة ، وارتفع الرئيسي 0.93 بالمئة ، عن مستويات الخميس الماضي.

وتراجعت التداولات امس، إذ سجلت السيولة 52.58 مليون دينار، مقابل72.31 مليون دينار يوم الخميس، كما بلغت الكميات 429.60 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 445.63 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وتصدر سهم ثريا القائمة الحمراء بنسبة 20.92 بالمئة، بينما جاء بيان على رأس التراجعات بـ7.38 بالمئة. وبشأن أنشط الأسهم، جاء المستثمرون المرتفع 15.79 بالمئة على رأس الكميات بـ10.72 مليون سهم، فيما تقدم بيتك السيولة بقيمة 7.57 مليون دينار، بنمو 1.87 بالمئة.

سمحت بعودة إقراضهم من جديد مع الإبقاء على بعض التحفظات

البنوك المحلية تعتزم تخفيف تشددها الائتماني تجاه المقيمين

خفّفت البنوك المحلية من تشددها الائتماني تجاه المقيمين، إذ سمحت بعودة إقراضهم من جديد، مع الإبقاء على تحفظها بخصوص تمويل بعض مهن غير الكويتيين المشكوك في استدامتها لهم، في مسعى لتقليل مخاطر التعثر التي لا تزال تهدّد بعض القطاعات.

وعادت غالبية البنوك إلى سياستها الائتمانية نفسها التي كانت تتبعها مع المقيمين قبل انتشار تداعيات فيروس كورونا، بعد أن أدت الأزمة خلال الفترة الماضية إلى تشددها ائتمانياً، للدرجة التي أوقفت معها منح جميع الوافدين قروضاً استهلاكية، خصوصاً العاملين في شركات القطاع الخاص، وذلك تفادياً للانكشاف مستقبلاً على قروض قد تتعثر بدفع من الآثار الاقتصادية السلبية لتفشي الجائحة، التي أدت إلى تسريح شريحة واسعة من الموظفين.

وأشارت مصادر مصرفية، إلى أن هناك تغيراً طرأ في الفترة الأخيرة على السياسة الائتمانية المتبعة من المصارف المحلية، موضحة أنه بعد الفتح الاقتصادي الذي أقرته الحكومة في جميع مراحله تقريباً، وعودة القطاعات الاقتصادية إلى العمل مجدداً، حتى وإن كانت دون المستوى المأمول حتى الآن، هدأت المخاوف المصرفية من موجة التعثرات التي كانت تجتاح غالبية الشركات في الأشهر الأولى من انتشار فيروس كورونا، حيث بدأت السماح للمقيمين، خصوصاً المستقرين مالياً بالاقتراض مجدداً، مع الإبقاء على الباب مغلقاً أمام بعض المهن المهددة، ضمن سياستها لتجنب المخاطر المرتفعة.

وبات بإمكان المقيم العامل في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وكذلك العاملين بالقطاع الخاص التقدّم مجدداً بطلبات ائتمانية إلى البنوك المحلية، والحصول على القروض، إذا استوفوا الشروط التقليدية المتبعة قبل أزمة كورونا، مع أحقيتهم في الحصول على كامل حدود التسهيلات المسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، والتي تصل إلى 25 ألف دينار، كقرض استهلاكي.

وأفادت المصادر بأن القيد قائم على الوظائف التي لا يزال أصحابها يشهدون تهديداً بالتسريح، وفي مقدمهم العاملون في قطاع السياحة والسفر والطيران، وكذلك بالمطاعم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المشهورة، إضافة إلى الوظائف المهنية التي يجري الحديث حول استبدال موظفيها بمواطنين على المدى القريب، حتى إذا كان المتقدم للاقتراض من أصحاب هذه الوظائف على رأس عمله.

حركة المعدن الأصفر الافقية تصعد نهاية الأسبوع إلى مقاومة جديدة

«سبائك الكويت»: الذهب يستفيد من قرار الفيدرالي و يصعد إلى 1950 دولار

- كيلو الذهب الخام يصل إلى 19300 دينار و الليرة 131 دينار بالسوق المحلي
- طلبات الشراء تحافظ على مكاسب الذهب فوق 1950 دولار

ذكرت شركة سبائك الكويت في تقريرها الأسبوعى ان الذهب انهى تداولات الأسبوع الماضى عند مستوى 1950 دولار محافظا على مكاسبه رغم العواصف التى قادها الفيدارلى الامريكى لدعم الدولار على حساب الذهب و لكن انهى الذهب اسبوعه قريبا من مستوى الافتتاح مدعوما بارتفاع الطلب على المعدن الاصفر نهاية الاسبوع و خصوصا يوم الجمعة و بدا واضحا ان نهاية مرحلة التداول الافقى لاونصة الذهب التى استمرت اكثر من ثلاث اسابيع سوف تنتهى بكسر المقاومة و الاتجاه الى حاجز 2000 دولار و ليس الهبوط تحت الدعم و الاتجاه الى 1900 دولار

كانت التداولات منخفضة من بداية الاسبوع و بدا واضحا ان الجميع فى انتظار اجتماع الفيدرالي و قرار تاجيل الشراء و البيع لبعد قرار الفيدرالى لاسعار الفائدة سيكون الاستراتيجية المفضلة لمعظم المستثمرين و لكن الانتظار لم يجدى كثيرا لان الفيدرالى لم يحمل للاسواق اى مستجدات بل صدر قرار الابقاء على الفائدة كما كانت التوقعات ترجحه بنسبه 90 % و عادت الاسواق الى سابق عهدها فى اخر اسبوعين ما بين التفاؤل و التشائم حول انتعاش الاسواق و عودة شهية المخاطرة و كانت المعادن الثمينة هى المستفيدة من حالة عدم اليقين حيث ارتفعت اونصة الذهب يوم الجمعة الى 1956 دولار بارتفاع 23 دولار عن ادنى مستوى لامسته يوم الخميس و ظهرت طلبات الشراء بقوة مع هبوط الاونصة دون مستوى 1940 دولار

و القسم الاخر يميل الى ضرورة زيادة الحيازة من الذهب و التوقعات بصعود الاونصة فوق 2000 دولار اصبحت قريبة نظرا لعودة اكثر من دولة اوربية الى المربع الاول من حالة كورونا و فرض الحظر و الاقفال سيسطر على الاجواء

الشاهد ان فى كل الاحتمالات تصب فى صالح الذهب لان التمسك بالذهب و حيازته سيكون الطابع العام للافراد و المستثمرين قبل الشركات و الصناديق الاستثمارية و مهما صحح الذهب فمازالت التوقعات تنتظر مستوى 2000 دولار و 2300 دولار للاونصة و قد تتحقق هذه الارتفاعات مع الانتخابات الامريكية فى نوفمبر القادم او بعدها .

الفضة ظهرت مصاحبة للذهب و لكن بحدة اعلى نفس ما تعودنا عليه فى الاسابيع السابقة و انحصر نطاق الفضة بين 26.50 دولار و مستوى 27.50 دولار تحت سيطرة التداولات الالكترونية من جانب و قرار الفيدرالى الامريكى من جانب اخر حيث اندفعت اونصة الفضى من بداية الاسبوع نحو الصعود حتى لامست مستوى 27.65 دولار يوم الثلاثاء و عادت للهبوط بعد قرار الفيدرالى يوم الاربعاء مع عمليات جنى الارباح لتلامس 26.46 دولار يوم الخميس و مع نهاية الاسبوع صعدت الفضة لتغلق الاونصة على 27.06 دولار فى بورصة نيوميكس نيويورك .

السوق المحلى منتعشا من بداية الاسبوع و ظهر الاقبال على الشراء و كان للسبائك و الذهب الخام النصيب الاكبر لان الكل يرغب فى شراء الذهب للتحوط و الاستثمار و ليس للزينة و بلغ سعر الذهب عيار 24للجرام 19.300 دينار و حققت الليرة الرشادية سعر 131 دينار

الاقبال على المشغولات الذهبية كان افضل من الاسابيع الماضية و زاد الاقبال على القطع الخفيفة و الصغيرة مثل الخواتم و الانسيالات و الاساور و انخفض الطلب على الاطقم و الشبكات لبدء نهاية موسم الصيف و الاعراس و بلغ الجرام عيار 21 مبلغ 16.900 دينار و عيار 18 مبلغ 14.490 دينار للجرام و جرام 22 سعره 17.715 دينار.

«الائتمان الكويتي» يصرف قروضاً بـ60 مليون دينار أثناء جائحة كورونا

قال بنك الائتمان الكويتي، إن القروض التى صرفها البنك وفق نظام (اون لاين) أثناء جائحة (كوفيد 19–) بلغت حوالي 60 مليون دينار كويتي (نحو 198 مليون دولار أمريكي).

وقالت حباري الخشتي الناطقة باسم البنك في تصريح صحفي، إن أعداد المواطنين المستفيدين من الخدمات الالكترونية شهدت زيادة منذ بداية جائحة كورونا في فبراير الماضي، بحسب وكالة الأنباء الكويتية.

وأضافت ان البنك كان في طليعة المؤسسات والهيئات الحكومية التي شرعت في التحول وبشكل كامل نحو تقديم الخدمات إلى العملاء إلكترونيا.

وذكرت أن البنك استفاد من التراكم في الخبرات البشرية التي تحصل عليها موظفوه ومن برامج التدريب إلى جانب أفادته من البنية التحتية التكنولوجية التي أنجزت على مدى السنوات الأخيرة والتي جعلت (الائتمان) من الاوائل في التحول الرقمي بين الهيئات الحكومية في الكويت.

وقالت إن البنك بادر قبل أكثر من 5 سنوات إلى تشييد بنية تكنولوجية قوية لإنجاز كل التعاملات إلكترونيا عبر تقنيات التراسل الإلكتروني معتمدا على شبكة للربط مع كل الجهات والهيئات ذات الصلة بالتعاون مع البنوك التجارية بناء على بروتوكولات التعاون لضمان الاستجابة لكل احتياجات المتعاملين بسلاسة ودون الحاجة إلى مراجعة أي من أفرع البنك بصورة شخصية.

وأكدت الخشتي، ان الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال كان خطوة رائدة وسباقة على الطريق الصحيح فالمؤسسات التي نجحت خلال السنوات الماضية في اختبار التكنولوجيا لم تواجه أي مشكلات في العمل أثناء الأزمة إذ واصلت تقديم خدماتها بنفس المستوى مع مراعاة التدابير الوقائية.